

## اقتصاد

## فوق الطاولة

## الحكومة وامتحان حلب

علي محمود هاشم

ما الذي ستقوله الحكومة في اجتماعها المزمع في حلب يوم الأحد القادم؟

من حيث المبدأ، سيكون محبطاً للأمل -أيماً إحباط- أن يتسربل عنه ذلك الطران من البيانات «الشقيقة» التي عادة ما يتم الإعلان عنها عقب اجتماعات مماثلة شهدتها المحافظات السورية، ومن ضمنها اجتماع حلب ٢٠١٨، والذي قيل فيه -ما قيل- من عبارات مركزة غاية في الاستعدادية كتلك الجازمة: «جئنا لإحياء المؤامرة الاقتصادية على سورية»، وفق معيار المقدمات والنتائج، لا مفر من الإقرار بأن الهزيمة لحقت بخطة التعافي الحكومية في مواجهة المؤامرة من الباب الحليبي، ولا أدل على ذلك من بقاء المنشآت الصناعية غارقة في ظلمة البنى الأساسية اللازمة لهيئتها، بينما استمرت التعليلات على امتطائها لسهولة محدودية الموارد والظروف، كلما تعرضت للملاحقة بضرورة تنفيذ الوعود. إلى ما قبل الأيام القليلة الماضية، ومع التحرير الجغرافي الكافي لإطلاق الخطط الوطنية الكلية بتحرير كمون سلاسل الإنتاج في عاصمة الاقتصاد السوري، فقد حان الوقت لجعل كل ما تحتاجه الصناعة الحليبية، في متناولها، وإن كان على حساب احتياجات وأولويات أخرى.

وقد يكون من النافل في هذا السياق، تذكير الحكومة بما تعرفه تماماً حول الخصوصية البالغة لحلب في مسيرة الانتعاش السوري، ليس فقط لأنها مدينة عالمية (تحولت إلى التاريخ) بعدما تفككت على صفحاتها الخرائط المعدة مسبقاً لشرق المتوسط، وإنما أيضاً لأنها فرصة متجددة لإدخال «الرتوشات» العميقة على صورتنا التي ستكرس الحكومة من خلالها البنى الأساسية للمستقبل.

وبمع هذا الحشد الإعلامي العالمي المواكب لتحرير حلب من شبهات النصر الناجز، سيكون لما تفعله الحكومة مع المنشآت المحررة مؤخراً، وما سيقها؛ وقع الصورة التي سيراهنا وسيرانا الآخرون من خلالها، وستكون هذه المدينة العظيمة امتحانها -شأت ذلك أم آيت- ومرآة قدرتها على تنشيط الاستثمار والتعافي ودعم النهوض وتهديته جموح الاستقرار المعيشي، والنموذج الذي سيؤكد تناسبية قدراتها أو العكس.. وفي كل ذلك، عليها أن تدرّك أنه لم يعد لديها هناك رفاهية إطلاق الوعود المؤجلة، وأن الأمر قد لا يحتاج منها إشغال أصابعها العشرة، إلا أنه يستوجب تحقيق الشرط النفسي الذي يركز أي نشاط اقتصادي، من خلال خطة متماسكة متكاملة ومؤطرة زمنياً.

حلب، فرصة الحكومة لـ«تحويل حلب إلى تاريخ» جديد للاقتصاد الوطني، ولتاريخها أيضاً، وكل ذلك سيمر من طريقي «الزربية» و«غازي عنتاب» اللذين تتوزع على جانبيهما آلاف المنشآت الصناعية الوطنية التي لطالما رفدت الأسواق العالمية بمنتجاتها ما قبل الحرب.

## «الصناعة» لـ«الحكومة»: المبالغ غير كافية.. وتأخر الاعتمادات أعاق التنفيذ

## ٥ مليارات ليرة لإسعاف حلب في ٣ سنوات أنفق منها أقل من ٢ مليارات فقط؟!!

## هنا هانم

تقدمت وزارة الصناعة بمذكرة إلى رئاسة مجلس الوزراء مؤخراً مشروحة فيها الصعوبات والحلول التي تعترض تنفيذ بعض المشاريع المقترح إدراجها في حلب ضمن الخطط الإسعافية للوزارة للأعوام ٢٠١٧ إلى نهاية ٢٠١٩. وبينت الوزارة أن تأخر صدور اعتمادات الخطط الإسعافية للمشاريع كان عائقاً أمام إنشائها جميع الإجراءات اللازمة لتنفيذ المشاريع مثل إعداد فواتر الشروط والإعلان عن دراسة العروض... الخ، وخاصة أنه لا يمكن تدوير اعتمادات هذه المشاريع للسنة اللاحقة، والأهم عدم كفاية المبالغ المخصصة لإعادة تأهيل هذه المشاريع في الخطة الإسعافية وبناء عليه اقترحت الوزارة ضرورة أن يكون اعتماد الخطة الإسعافية في بداية العام ليتسنى للشركات والجهات التابعة اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة للتنفيذ في الوقت المحدد، إضافة إلى زيادة كتلة الاعتمادات المخصصة لوزارة الصناعة ومؤسساتها وجهاتها التابعة في الخطة الإسعافية مع رصد الاعتمادات الكاملة للمشاريع المدرجة في الخطة الإسعافية.

وبينت المذكرة أن الحكومة رصدت نحو ٥,٢ مليارات



ليرة سورية فقط ضمن الخطط الإسعافية في حلب خلال ٣ أعوام، وذلك لإسعاف المشاريع الواردة في الخطة الاستثمارية، ففي عام ٢٠١٧ تم تخصيص محافظة حلب بمبلغ قدره ٢ مليار ليرة في الخطة الإسعافية، حيث تم تنفيذ المشاريع بمبلغ قدره ١,٧ مليار ليرة، وفي عام ٢٠١٨ تم تخصيص المحافظة بمبلغ قدره ٢,٦ مليار ليرة في الخطة الإسعافية حيث تم تنفيذ عدد من المشاريع بمبلغ قدره مليار ليرة، في

حين تم تخصيصها في عام ٢٠١٩ بمبلغ قدره ٦٤٥ مليون ليرة، وتم تنفيذ مشاريع بقيمة ٢٥٦ مليون ليرة، أي إجمالي المنفذ في ثلاثة أعوام أقل من ٣ مليارات ليرة، ما نسبته ٥٧ بالمئة من إجمالي المبلغ المخصص.

وبينت المذكرة أن هناك عدة مشاريع مهمة في المحافظة، أولها مشروع لتوريد خط تجميع وشحن البطاريات المغلقة، حيث قامت الشركة السورية

## بعد تأهيلها..

## مدير مالية حلب: ٢٠٠٠ منشأة صناعية إلى العمل في المناطق المحررة

وفق الإمكانيات المتاحة، وخاصة نقص الكوادر بسبب حالة النزف للموارد البشرية خلال السنوات الماضية، وحالة التوزع للمحافظة على مساحات شاسعة ومتراصة الأطراف وحقاق الكثير من العاملين وسيارات النقل لتتكدس في الوصول لمختلف الفعاليات الاقتصادية، ويتم العمل على تجاوز هذه الصعوبات عبر تعزيز كوادر العمل وتدريبها وتوفير السيارات الكافية للنقل وتنفيذ المهام، كما أن خطة العام الجاري تشمل على الكثير من البعثات التي تؤمن توفير الخدمات المالية للمواطنين بسهولة ويسر.

مختلف مناطق حلب وعودة المؤسسات لعملها، إضافة لتحديث الكثير من برامج المديرية والتوسع في استخدامات الأتمتة، إضافة لرفع كفاءة العاملين لدى الدوائر المالية عبر برامج التدريب والتأهيل التي تنفذها المديرية بالتعاون مع وزارة المالية بما يرفع ويعزز من مهارات العاملين في الدوائر المالية. وأشار إلى أن هناك عملاً جارياً لتنفيذ الوصل الشبكي المالية الشيخ نجار ومالية سفيرة بما يسهم في سرعة تنفيذ المهام والعمل المالي، وبخدم التوسع في أتمتة الأعمال، مبيّناً أن هناك بعض الصعوبات تعترض عمل المالية يتم التعامل معها

لكبار ومتوسطي الدخل بين المدير أنها سجلت زيادة عن عام ٢٠١٨ بمقدار ٣٠ بالمئة، على حين زادت التحقيقات بالنسبة لضرائب الدخل بمقدار ٥٠ بالمئة، وهو مؤشر على حالة تعاف في النشاط الاقتصادي بالعموم في حلب، متوقعاً أنه مع تحسن الظروف العامة وتحسين حلب من الإزهاج وعودة معظم المناطق لظروفها الطبيعية؛ أن تعود الكثير من المنشآت والفعاليات الصناعية والاقتصادية للعمل والإنتاج، وخاصة المناطق التي تضم كبار المنشآت، لافتاً إلى أن هناك حالة تراجع في معدلات التهرب الضريبي بفعل تحسن الظروف العامة في

الصناعية كانت تتركز في مناطق أورو الكبرى والصغرى وكفر جوم.. وغيرها. وأكد الجمل أن مالية حلب تعمل باتجاه معرفة واقع عمل المخلصين بالشكل الموضوعي والأفضل والتواصل معهم، ومعرفة الصعوبات وطبيعة الخدمات المالية التي يحتاجونها، بما يسهم في عودة هذه المنشآت للعمل والإنتاج. واعتبر أن النشاط الاقتصادي يسجل حالة تعاف، وأن المؤشرات المالية سجلت في العام الماضي ٢٠١٩ زيادة في إجمالي التحصيلات المالية بنحو ٤٥ بالمئة مقارنة مع إجمالي التحصيلات في عام ٢٠١٨، وفي التحقيقات المتفذة في عام ٢٠١٩

## عبد الهادي شباط

توقع مدير مالية حلب محمود الجمل عودة نحو ألفي منشأة صناعية للعمل في مناطق حلب التي تم تحريرها من الإرهاب مؤخراً. وبين الجمل في تصريح لـ«الوطن» أن معظم تلك المنشآت تحتاج إلى تأهيل لتصبح قادرة على العمل والإنتاج مجدداً، وتتركز تلك المنشآت بشكل أساسي في مناطق كفر حمرة التي تشمل على منطقة صناعية، ومنطقة الطامورة، ومنطقة المنصورة التي تتركز فيها معامل الأدوية، وكذلك هناك العديد من المنشآت

## الجدال في الأرباع التجاري،

## نفتقر إلى منظومة

## لتحفيز وتشجيع

## الطاقات البشرية

## حسن العبودي

أكد عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق منار الجلال أن البلد تفتقر إلى وجود منظومة متكاملة لتحفيز وتشجيع الطاقات البشرية والاهتمام بها. جاء ذلك خلال ندوة الأرباع التجاري التي عقدتها غرفة تجارة دمشق أمس بهدف تسليط الضوء على أهمية الموارد البشرية، مشيراً إلى أهمية تحديد الحاجات المطلوبة للمساهمة في إعادة الإعمار، وبناء عليه يجب أن يكون التحفيز المادي للشرحة المستهدفة ورفع سقف الرواتب، بحيث تحقق اكتفاء مادي للأفراد، الأمر الذي يساعد كثيراً في استقطاب الطاقات البشرية المطلوبة.

ولفت الجلال إلى أهمية إدخال الفكر التقني والمعلوماتي الذي تفتقر إليه الشركات السورية، داعياً إلى الاهتمام بالقطاع الزراعي وإعطائه المرتبة الأولى من بين القطاعات من ناحية الأهمية، وتحفيزه لكونه الرافع الأساسي للاقتصاد السوري، خاصة أنه أثبت فعالية خلال الأزمة، داعياً إلى إدخال تطبيقات وبرمجيات حديثة خاصة أن البرامج المتوفرة الآن لا تناسب الخصوصية السورية من حيث الإدارة ولا من حيث المشاكل والصعوبات التي تواجهها. بدوره، أكدت عضو مجلس إدارة جمعية الموارد البشرية سماح شوري أهمية تقييم أداء الموارد البشرية في شركات القطاع الخاص والعام، مشيرة إلى أن هدف القطاع العام كان تقديم أفضل الخدمات، مع التقليل من نسبة الهدر، الأمر الذي يمكن متابعته عبر دائرة الموارد البشرية في القطاع العام.

وتركزت المداخلات حول أهمية التدريب العملي للطاقات البشرية وإيلائه أهمية كبرى أكثر من التدريب النظري لإتاحة الفرصة لربط خريجي المعاهد والجامعات بسوق العمل وانخراطهم به بشكل مباشر.

## آل عمو: المطلوب من الحكومة إلغاء الفوائد وجدولة القروض القديمة

وعن معاناة الصناعات من القروض السابقة للأزمة قال: ليس لدينا مشاكل الآن في القروض الجديدة ولا في أقساط المدينة الصناعية،

اليوم الصناعة في البلاد وخاصة حلب تعرضت لتدمير منهج من الإزهاج وداغيمه، ولذلك على الحكومة أن تتخذ قرارات تشجيعية، والحل غير ممكن إلا بإعفاء الصناعيين المقترضين من الفوائد والغرامات كاملة وإعادة جدولة القروض من جديد، اليوم الصناعي يحتاج إلى سهولة ليعيد تأهيل معمله، وكذلك إلى سهولة لشراء مستلزمات الإنتاج، فكيف نطلب منه أن يسدد قروضاً وفوائد وغرامات ومعهلة مدمر؟! مضيئاً: وبالتالي أصبح لدى الصناعي مشكلتان، مشكلة القرض ومشكلة إعادة بناء منشأته، وهذا ما سبب ترك أغلب الصناعيين للعمل والإنتاج، وفي حال رغبة الحكومة بحل الموضوع يجب ألا تبدأ بأخذ أقساط القرض إلا عند بدء المنشأة بالإنتاج. وعن احتياجات الصناعيين في الشيخ نجار طلب آل عمو فتح فرع للبنك العقاري، لأن أغلب التعاملات في الترخيص والرسوم وغيرها يتم من خلاله وعدم وجود فرع سبب صعوبات في الحركة للصناعيين يضطرمهم للذهاب مدينة حلب لدفع إيصال بسيط أحياناً.

## حواض للإنتاج تنتظر قرارات جريئة

## بلال: ٩٧٢ مليار ليرة حجم الاستثمار في المدن الصناعية و٩ مليارات لإعادة التأهيل

## محمود الصالح

كشف مدير المدن الصناعية في وزارة الإدارة المحلية علي بلال عن وصول حجم الاستثمار في المدن الصناعية إلى ٩٧٢ مليار ليرة وتكلفت الحكومة بمبلغ نحو ٩ مليارات ليرة لإعادة البنى التحتية وإعادة الإعمار في المدن، وأكد في حديث لـ«الوطن» عودة عجلة الإنتاج في المدن الثلاث للعمل بعد أن تعرضت تلك المدن للأضرار بشكل كبير وخاصة الشيخ نجار التي توقفت عن العمل بشكل كامل، وتضررت فيها البنى التحتية والأبنية من خزانات المياه ومراكز التحويل والشوارع والمستودعات.

وبين بلال أنه وبعد تحرير حلب تم إعادة تأهيل البنى التحتية لتشجيع الصناعيين على العودة إلى العمل، ففي الشيخ نجار عاد إلى الإنتاج أكثر من ٦٠٠ معمل، وتمت إعادة البنى التحتية لكامل مدينة الشيخ نجار من ترحيل أنقاض ومعدات ضخ ومراكز تحويل والناذفة الواحدة والمباني الإدارية، وعات ونيرة الاستثمار إلى سابق عهدها من حيث تخصيص المقاسم وترخيص البناء وعمليات الإنتاج، منوهاً بوجود دراسة في الشيخ نجار لاستكمال متطلبات العمل لتنفيذ محطات فرعية للمعالجة ومناطق سكنية وحرفية في إطار المدينة الصناعية.

## ألف معمل في عدرا

بالنسبة لمدينة عدرا الصناعية أشار بلال إلى وجود إجراءات حكومية ساهمت في حماية المدينة من التعديات عليها خلال الأزمة، ما خفف من الأضرار على المعامل، واستمرار عجلة الإنتاج فيها من دون انقطاع، لكنها شهدت انخفاضاً كبيراً في الإنتاج، مضيئاً: والآن عادت شيئاً فشيئاً إلى الانتعاش حيث بلغ عدد المعامل الصناعية ١٠٥ معمل منتجة، وهناك ٢٧٠٠ م قسم مخصص في عدرا الصناعية منها قيد الترخيص وآخر قيد البناء، والآن يتم العمل في البنى التحتية لإقامة مدينة سكنية، وتمت المباشرة في ثلاث كتل منها، منوهاً بوجود تنسيق مع جميع الجهات العامة لإنشاء مدارس ومراكز صحية ومراكز خدمات أخرى، كما تم تأهيل شبكة لدرء السيول من عدرا الصناعية، حيث تمت إعادة إنشاء السواقي الترابية لحماية المدينة من السيول،



لذلك لا خوف على الكابلات والمحولات في المدينة، وهي مصممة بشكل يناسب استهلاك المعامل، ما يعني أنه لا حاجة لتطبيق الحماية الترددية في المدينة. ورأى آل عمو أن أهم المشترك لجميع الصناعيين هو الحاجة لوجود أسواق للتصدير من خلال إيجاد استثناءات اقتصادية ومالية وخدمية للصناعيين، ومساعدة الصناعيين في المشاركة في المعارض الدولية بتحمل جزء من تكاليف تأهيل معمله، وكذلك إلى سهولة لشراء مستلزمات الإنتاج، فكيف نطلب منه أن يسدد قروضاً وفوائد وغرامات ومعهلة مدمر؟! مضيئاً: وبالتالي أصبح لدى الصناعي مشكلتان، مشكلة القرض ومشكلة إعادة بناء منشأته، وهذا ما سبب ترك أغلب الصناعيين للعمل والإنتاج، وفي حال رغبة الحكومة بحل الموضوع يجب ألا تبدأ بأخذ أقساط القرض إلا عند بدء المنشأة بالإنتاج.

وعن احتياجات الصناعيين في الشيخ نجار طلب آل عمو فتح فرع للبنك العقاري، لأن أغلب التعاملات في الترخيص والرسوم وغيرها يتم من خلاله وعدم وجود فرع سبب صعوبات في الحركة للصناعيين يضطرمهم للذهاب مدينة حلب لدفع إيصال بسيط أحياناً.

تمت تغذية المدينة بالكهرباء/٢٤ ساعة يومياً. ولفت إلى أنه تم تحويل الاهتمام في المدينة الصناعية بحلب إلى المشاريع المهمة والإستراتيجية من حيث المباشرة بالنشاطات الملحققة بالمدينة وزيادة حجوم الاستثمار، مشيراً إلى أنه تمت المباشرة بأعمال الحفريات في الصالة الاستثمارية لمدينة المعارض بمساحة ٦ آلاف متر مربع، والتي تؤمن الترويج الحقيقي لمنتجات المدينة الصناعية وللمنتج المحلي وتكون عنواناً لقاصد المدينة الصناعية بحلب.

## لا حل من دون جدولة القروض

ممثل جغارة الصناعة في المدينة الصناعية في الشيخ نجار رفعت آل عمو وصف الواقع في المدينة الصناعية بحلب، لقد تم إنجاز الكثير من الخدمات والبنية التحتية ولكن مازلتنا تواجه مشكلة قطع الكهرباء بشكل عشوائي، ما يسبب ضرراً كبيراً على الصناعيين والعمليات الإنتاجية، وزادت المشاكل بسبب الحماية الترددية المطبقة مؤخراً ونستغرب تطبيق الحماية الترددية في المدينة الصناعية، وهي منغلة بكمية المحولات التي تحتاجها، كل معمل لديه طاقة استهلاك واضحة، ولا يوجد معمل يستهلك فوق طاقته،

## الشيخ نجار

وفي المدينة الصناعية في الشيخ نجار بين مدير المدينة حازم عجان أنه وفي إطار استكمال عملية التنمية في المدينة الصناعية بحلب، وما تم إنجازه من تأمين الخدمات الأساسية للبنى التحتية والمياه بتوعيتها (مياه الشرب والمياه المستخدمة لأغراض الصناعة) ومحطات التحويل الكهربائية والمراكز التحويلية والشبكات الهوائية والأرضية والخارج الخاصة وخصوصاً أنه